



التطوير التشريعي الذي قدمته الهيئة العامة للرقابة المالية لدعم التحول الرقمي في أسواق الخدمات المالية غير المصرفية

(Legislative development introduced by the FRA supporting Digital Transformation of the Non-Banking Financial Services markets)

Tarek.lbrahim@fra.gov.eg











المتوي

- نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية
- القيمة المضافة للهيئة العامة للرقابة المالية
- استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا (تكنولوجيا الخدمات المالية غير المصرفية)
- تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا. البنية التشريعية الموروثة العريضة
- تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية الهيكلية للأعمال متنوعة المكونات والخدمات
 - محوري استراتيجية التكنولوجيا: النهج الخدمي. التحول الرقمي.
 - تتطور المسار التشريعي للتحول الرقمي
 - حزمة القرارات التنفيذية «الأساسية» لتفعيل القانون وللتحول الرقمي
 - الخلاصة: دور التطوير التشريعي المحوري في تحقيق التحول الرقمي











نبذة عن الهيئة العامة للرقابة المالية



• حدد الدستور المصري لسنة 2014 في المادة (215) أربعة جهات وهيئات رقابية مستقلة، ومنها البنك المركزي، والهيئة العامة للرقابة المالية، والجهاز المركزي للمحاسبات، والرقابة الإدارية.







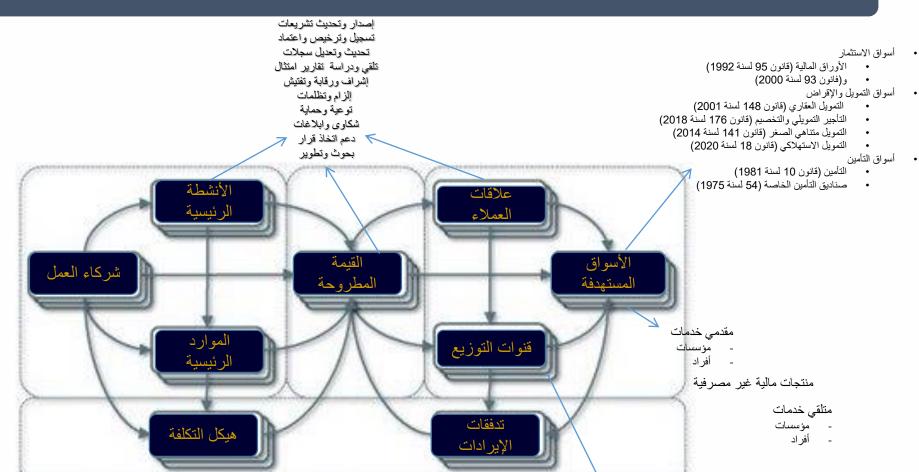


Enterprise Architecture perspective

منظور الهيكل الهندسي للمؤسسات



القيمة المضافة للهيئة العامة للرقابة المالية













التعامل الإلكتروني

 البوابة الإلكترونية خدمات السوق (بالهيئة) البريد الإلكتروني

- التعامل الشخصي

خدمات السوق (مكتب الهيئة بوزارة الاستثمار) التعامل الشخصيي



استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا (تكنولوجيا الخدمات المالية غير المصرفية) FRA Technology Strategy (NBFS Tech)









(Regulatory Infrastructure) البنية الهيكلية للأعمال (Business Infrastructure) البنية الهيكلية للأعمال (Applications & Data Infrastructure) البنية الهيكلية للتطبيقات والبيانات (IT Infrastructure) البنية الميكلية للموارد البشرية ودورة تدفق العمل (HR & Workflow Infrastructure)

Based on Service Orientation & Digital transformation

ترتكز على النهج الخدمي والتحول الرقمي



تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية التشريعية الموروثة العريضة FRA Technology Strategy Challenges .. Broad Legacy Legislative Infrastructure

Medium (50M<200M), (5M<15M-Indus or 3M<5M-Non-Idust) Small (1M<50M),

(50K<5M-Indus or 50K<3M-Non-Idust)

2020 لسنة (152) Micro (<1M) (0M<50K)

SME-Dev

(80) نسنة 2002

(15) لسنة 2004 ElecSig

(151) لسنة 2020

AMLCFT

(146) لسنة 1988

PDP

(10) لسنة 2009

أنشطة الخدمات Non Banking Financial Services (NBFS)

المالية الغير مصرفية

أنشطة الاستثمار

Capital Market (Invest)

أنشطة الاقراض

Lending (Lend)

أنشطة التأمين

Insurance (Insure)

اصدار

(95) لسنة 1992

(148) لسنة 2001

(54) نسنة 1975 (10) لسنة 1981

الأوراق المالية

(93) لسنة 2000

(141) لسنة 2014 (176) لسنة 2018

(149) لسنة 2019

NGO

FITrdMrkts

FUTrdMrkts

Mortgage

LeasFact

MicroF

Nano (0<3K, <90days)

تأمينات الحياة

PnCInsur

Liflnsur

PrivIF صناديق

التأمين

الخاصة

Fllssu

السندات

الصكوك

التوريق

صناديق

الاستثمار

Stocks

Bonds

Securz

MFunds

بورصات تداول الأوراق المالية

بورصات تداول العقود الآجلة

التمويل العقاري

التأجير التمويلي التمويل متناهى الصغر والتخصيم

Micro (0<100K)

(18) لسنة 2020

التمويل الاستهلاكي

NanoF CnsmrF

التمويل الأصغر

تأمينات الممتلكات

(72) لسنة 2007

MotorAct



FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB











تحديات استراتيجية الهيئة للتكنولوجيا.. البنية الهيكلية للأعمال متنوعة الكونات والخدمات FRA Technology Strategy Challenges.. Diverse Business Infrastructure (Elements & Services)

(1) منتجات مالية غير مصرفية، يتم اعتماها من قبل (2) الهيئة، والتي تقوم بالترخيص لأحد (3) مقدمي الخدمات التقديم خدمات هذه المنتجات تحت مظلة أنشطه مالية غير مصرفية، وتكون هذه الخدمات مستهدفة (4) متلقي الخدمة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ويتم تقديم هذه الخدمات من خلال (5) قنوات اتصال بين مقدم الخدمة والعميل، ويكون مقدم الخدمة مسئول عن توفير (6) أنظمة مقدم الخدمة اللازمة للحفاظ على سجل بكل المعاملات المرتبطة بالخدمة، كما يكون مقدم الخدمة مسئول عن تقديم تقارير أداء وامتثال للهيئة من خلال (7) قنوات اتصال بين مقدم الخدمة والهيئة، والتي تقوم بتجميعها وتحليلها في (8) أنظمة الهيئة، ويكون ذلك بغرض تحقيق خدمات الهيئة المتضمنة الإشراف والرقابة، دعم اتخاذ القرار والبحوث والتطوير، كما تتطلب أنظمة الهيئة التكامل وتبادل البيانات مع (9) أنظمة جهات ذات صلة يكون لها دور في تقديم الخدمات المالية غير المصرفية.

الهيئة العامة

















أثر الابتكارات التكنولوجية على الأسواق المالية غير المصرفية تطويرية ... ثورية ...

• تتابع الهيئة عن كثب التطور التكنولوجي في السنوات الأخيرة ، وخاصة تقنيات الكتل المسلسلة ودفتر الأستاذ الموزع والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتحديات الجديدة التي تم إدخالها بما في ذلك تهديدات الأمن السيبراني الجديدة والمخاطر التكنولوجية الجديدة. في محاولة لإدارة والتحكم بشكل استباقي في تأثير هذه الابتكارات التكنولوجية على كل من طبيعة وديناميكيات أسواق الخدمات المالية وعناصرها.



• تؤمن الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر أنه في حين أن جميع الابتكارات التكنولوجية هي عوامل تمكين، إلا أن معظمها تطوري، والقليل منها ثوري مما يتطلب إدارة استباقية للحد من مخاطر تعطل أسواق الخدمات المالية التي يتم تنظيمها.













نطاقات الابتكارات التكنولوجية وأثارها من وجهة نظر الهيئة (التكنولوجيا المالية... التكنولوجيا الرقابية... التكنولوجيا الاشرافية)

التكنولوجيا المالية

- طبيعة مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية ← منصة رقمية
 - · طبيعة المنتجات المالية غير المصرفية ← منتجات رقمية
- طبيعة متلقى الخدمات المالية غير المصرفية → هوية رقمية
- **طبيعة وديناميكية** المعاملات المرتبطة بخدمات المنتجات المالية غير المصرفية ← قنوات التواصل الرقمية

• التكنولوجيا الرقابية

- طبيعة متطلبات الامتثال → التقارير الرقمية
- طبيعة وديناميكية عمليات ارسال وتلقى متطلبات الامتثال 🗲 قنوات التواصل الرقمية

• التكنولوجيا الاشرافية

- طبيعة الأنظمة الاشرافية → تحليل المعاملات والتقارير الرقمية
- طبيعة وديناميكية اكتشاف واثبات الممارسات المخالفة ← التحليل الجنائي الرقمي.

التكنولوجيا المالية المالية غير المصرفية الأسواق المالية غير المصرفية الخدمة الخدمة الخدمة الخدمة التكنولوجيا الرقيب التكنولوجيا الاشرافية الاشرافية

يتضمن نطاق التكنولوجيا المالية (FinTech) المعاملات المرتبطة بخدمات المنتجات المالية غير المصرفية بين مقدمي الخدمات وبين متلقي الخدمات، ويتضمن نطاق التكنولوجيا الرقابية (RegTech) المعاملات المرتبطة بالخدمات التنظيمية بين الرقيب وبين مقدمي الخدمات ومتلقي الخدمات، ويتضمن نطاق التكنولوجيا الاشرافية (SupTech) العمليات والممارسات التي تمكن الرقيب من أداء دوره وتحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية اعتماداً على منظومة تحليل البيانات للمعاملات المجمعة من الأسواق المالية غير المصرفية.











ودعم اتخاذ

وتطوير

ICO

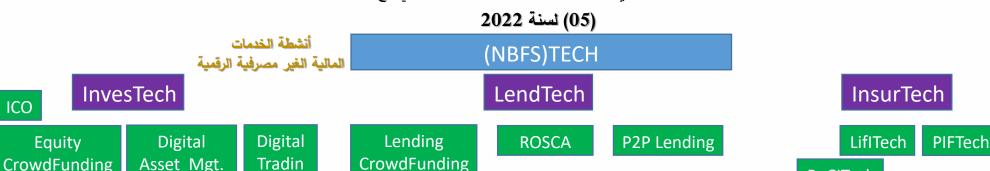


محوري استراتيجية التكنولوجيا: النهج الخدمي.. التحول الرقمي..

- تنبني استراتيجية التكنولوجيا بالهيئة على «النهج الخدمي» و «التحول الرقمي» لتحسين ولتطوير الاسواق المالية غير المصرفية وجميع الانشطة الخاضعة لرقابة الهيئة من خلال حزمة الخدمات التي تؤدي تحت مظلة الرقابة المالية.
 - من خلال النهج الخدمي تم تحديد 10 محافظ من الخدمات لبيان القيمة المطروحة للهيئة:
- (LCO0) خدمات اصدار وتحديث التشريعات، (LCO1) خدمات التأسيس والترخيص والاعتماد لعناصر الأسواق، (LCO2) خدمات تحديث وُتعديل السجلات، (LCO3) خدمات تلقى ودراسُة تقاريْر الأداء والامتثال، (LCO4) خدمات الاشراف والرقابة والتفتيش على الممارسات، (LCO5) خدمات الألتزام والتظلمات، (LCO6) خدمات التوعية والحماية، (LCO7) خدمات الشكاوي والابلاغات، (LCO8) خدمات الإحصاء ودعم اتخاذ القرار، (LCO9) خدمات البحوث والتطوير



- من خلال التحول الرقمي تم تحديد 3 نطاقات لتفعيل القيمة المطروحة للهيئة:
- التكنولوجيا المالية (FinTech)، التكنولوجيا الرقابية (RegTech)، التكنولوجيا الإشرافية (SupTech)
 - بلعب القانون 5 لسنة 2022 دور محوري لتحقيق الاستراتيجية والتحول الرقمي مع تعدد الأسواق















PnCITech



تتطور المسار التشريعي للتحول الرقمي

- في أكتوبر 2019 بدأت الهيئة في عقد حوارات مجتمعية وورش عمل تمهيداً للقانون
- في فبراير 2022 تم اصدار القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الانشطة المالية غير المصرفية ، ويتم تفعيله من خلال قرارات مجلس إدارة الهيئة (بمثابة اللائحة التنفيذية) بمرونة وسرعة رد فعل لاحتياجات الأسواق تصدر عند الحاجة
 - في مارس 2022 أصدرت الهيئة القرار رقم 58 لسنة 2022 بشأن الشروط والإجراءات والمتطلبات للتأسيس والترخيص والموافقة للشركات والجهات الراغبة في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال التكنولوجيا المالية، والذي تضمن متطلبات التأسيس وشروط وإجراءات الترخيص والموافقة
 - في ديسمبر 2022 أصدرت الهيئة القرار رقم 135 لسنة 2022 والذي وضع تنظيم لاختصاصات لجان النظلمات من القرارات الإدارية الصادرة تطبيقاً لأحكام القانون
 - في يونية 2023 أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية حزمة قرارات تنفيذية لتفعيل القانون رقم 5 لسنة 2022 بشأن تنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية، وهي القرارات 139 و 140 و 141 لسنة 2023، والتي من شأنها أن تمهد الطريق أمام بدء عهد جديد للقطاع المالي غير المصرفي باستخدام التكنولوجيا المالية، والمساهمة في تحقيق أهداف استراتيجية الدولة للشمول المالي في 2030













حزمة القرارات التنفيذية • الأساسية" لتفعيل القانون وللتحول الرقمي

1. رقم (139) لسنة 2023 بتاريخ 21/6/2023

• بشأن التجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية



• بشأن الهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي ومجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، ومتطلبات الامتثال

3. رقم (141) لسنة 2023 بتاريخ 21/6/2023

• بشأن سجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية













ماذا تضمن القرار الأول: رقم (139) لسنة 2023 ؟

- إطار عمل حوكمة تكنولوجيا المعلومات
- وهو عنصر أساسي ومتمم لحوكمة المؤسسات، وما يستتبعه من حوكمة لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات
 - إطار عمل إدارة مخاطر التكنولوجيا
 - وهو عنصر أساسي ومتمم لإدارة مخاطر المؤسسات
 - إطار عمل إدارة الأمن السيبراني
 - وهو عنصر أساسى ومتمم لإدارة أمن المؤسسات

- التجهيزات والبنية التكنولوجية
- وهي البنية التحتية اللازمة لمراكز المعلومات (الأساسية والبديلة) والتي تشمل التجهيزات اللازمة للوصول للمرافق الأساسية، و أجهزة الشبكات ونقل البيانات، و أجهزة الحاسبات و وسائل التخزين.
 - أنظمة المعلومات
 - وهي الأنظمة المكونة من تطبيقات وقواعد بيانات يتم تطوير ها لتؤدي مهام محددة دعما لعمليات ودورات العمل المستهدفة.
 - وسائل الحماية والتأمين
 - وهي الأليات والمنهجيات المستخدمة لتوفير الأتي:
 - القدرة على منع وقوع المخاطر التكنولوجية.
 - 2. القدرة على التحمل والمرونة للتعافي واستعادة الإمكانيات والوظائف والبيانات بعد وقوع المخاطر.













ماذا تضمن القرار الثاني: رقم (140) لسنة 2023 ؟

- ضوابط الهوية الرقمية
- ضوابط العقود الرقمية
- ضوابط السجل الرقمي
- مجالات استخدام التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية:
- 1. مجال عمليات التحديد والتحقق والمصادقة على الهوية الرقمية إلكترونيا.
 - 2. مجال عمليات التعرف على العميل إلكترونيا.
 - 3. مجال عمليات إبرام عقود على منتجات مالية غير مصرفية إلكترونيا.
- 4. مجال عمليات التسجيل والحفظ والاسترجاع من السجلات الرقمية إلكترونيا.
 - متطلبات الامتثال



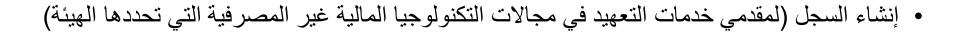


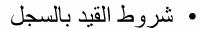






ماذا تضمن القرار الثالث: رقم (141) لسنة 2023 ؟





- إجراءات تقديم طلب القيد بالسجل
 - شروط استمرار القيد بالسجل
 - مدة القيد بالسجل وتجديده

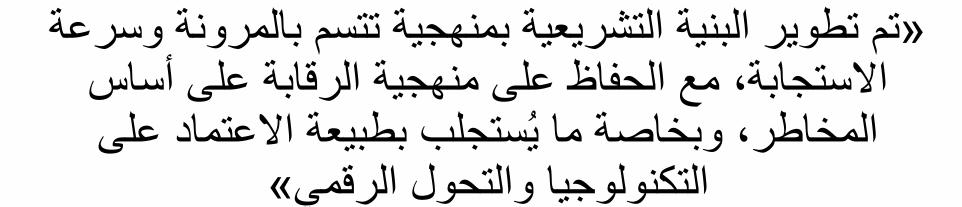








الخلاصة









مع جزيل الشكرعلى حسن المتابعة

Many Thank for your attention

Tarek.Ibrahim@fra.gov.eg















